بتكلفة ١,٦ مليار ريال

الترخيص لنحو ٣٤ مشروعاً استثمارياً بعدن

■ عدن/سبأ/..

منح مكتب الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن خلال السبعة الاشهر الماضية من العام الجاري تراخيص إقامة ٣٤ مشروعااستثماريا موزعة في القطاعات الصناعية والسياحية والسمكية والصحية والتعليم والخدمات والسكن.

واوضحت الاحصائية الصادرة عن مكتب الهيئة العامة للاستثمار بعدن وحصلت وكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ على نسخة منها أن القيمة الاجمالية للمشاريع لمذكورة بلغت مليار و / ٦٨٢ / مليوناً و / ٢٢٧ / الف ريال وتصدرت قائمة اولية المشاريع السياحية والصناعية وقد وفرت تلك المشاريع / ٩٤٥ / فرصة عمل من العمالة الوطنية المؤهلة .

١,٦ مليون دولار قيمة الصادرات اليمنية عبر ميناء عدن في يوليو

■ عدن/سبأ/..

بلغ اجمالي قيمة الصادرات اليمنية عبر موانئ عدن خلال شهر يوليو الماضي ٢٠٠٤م مليون و/٦٣٣/الفاً و/٦٣٧/دولاراً وبما يعادلها من العملة الوطنية /٣٠١/مليون و/٧٩٨/ الف ريال.

وذ كر الاخ /محمد علي الطاهش/مدير عام جمرك ميناء الحاويات بعدن لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن جمرك الميناء حقق أيرادات فعلية الشهر الماضي بلغت /٨٠٧/ملايين و/٤٨٠/الف ريال في ضوء النشاط المتزايد لحركة التصدير للمنتوجات الوطنية واستقبال حاويات الترانزيت الواصلة اليه من مختلف الموانئ العالمية.

البنك المركزي يحلل عروض شراء أذون خزانة بقيمة ١٣,٥ مليار ريال

■ صنعاء/سبأ/..

جرى أمس بمقر البنك المركزي اليمني تحليل عروض شراء أذون الخزانة للمزاد التنافسي رقم /٣٥٢/ للاجل ٩١ يوما و١٨٢يوما و٣٦٤ يوما.

وكانت القيمة الاجمالية للمزاد التنافسي للآجل الثلاثة مبلغ / ١٣ر٥ مليار / ريال .

وقد تم استيعاب قيمةالمزاد المذكور وبلغت نسبة العائد المرجح للاجال الثلاثة/ ١٣ر٦٨/ ٠/ ١٣ر٨١/ ٠ /١٣ر٩٠/ على التوالي وسوف يتم فتح المظاريف للطلبات غير التنافسية يوم غد السبت.

١٣٨ مليون ريال .. ايرادات واجبات الحديدة في ستة شهور

■ الحديدة/ سبأ

بلغ أجمالي الأيرادات التي حققها مكتب الواجبات بمحافظة الحديدة للنصف الأول من العام الجاري / ١٣٨,٥٧٦,٧٠١ ريال بزيادة قدرها / ١٥,٦٦٢,٤٦٨ / ريالاً عن العام الماضي.

وأوضح الأخ/ محمد حمود شمسان مدير عام مكتب الواجبات بالحديدة لوكالة الأنباء اليمنية سبأ أن الزيادة التي حققها المكتب عن الربط للنصف الأول من العام الحالي بلغت / ٣٤,٨٦٦,٧٠١ بنسبة قدرها ٣٢٠٠ فيما بلغ أجمالي الايرادات التي حققها المكتب خلال النصف الأول من العام الماضي / ١٤٨٧١٠٠٠٠ / ريال .. منوها في ختام تصريحه إلى أن أسباب الزيادة تعود إلى الجهود التي يبذلها العاملين في المكتب.

ازدياد الإقبال على شراء الذهب رغم ارتفاع الأسعار

■ لندن (رويترز) ..

أعلن المجلس العالمي للذهب أمس الخميس أن الطلب على الذهب من المستهلكين على مستوى العالم ارتفع ١١ في المائة الى ٧٤٣ طنا في الربع الثاني من عام ٢٠٠٤ عن نفس الفترة من العام الماضي رغم ارتفاع أسعار المعدن النفيس.

وقال المجلس في تقريره إن الطلب على المشغولات الذهبية زاد بنسبة ثمانية في المائة في الربع الثاني الى ٦٦٤ طنا رغم ارتفاع أسعار الذهب بنسبة ١٣ في المائة.

واقترب الذهب الذي تجاوز سعر الأوقية (الأونصة) منه الآن ٤٠٠ دولار بقليل من أعلى أسعاره خلال ١٥ عاما في اوائل ابريل حيث بلغ سعر الأوقية نحو ٤٣٠ دولارا.

وأضاف المجلس أن صافي الطلب على الذهب لاغراض الاستثمار في الأسواق الأساسية ارتفع بمقدار الثلث الى ٧٩ طنا وهو أعلى رقم في فترة الربع الثاني منذ عام ١٩٩٩ .

ووأصلت أرقام الربع الثاني المسار الذي بدأ في الربع الاول عندما ارتفع طلب المستهلكين بنسبة ١٢ في المائة.

وقال الرئيس التنفيذي للمجلس العالمي للذهب جيمس ني. بيرتون في بيان إنه في الوقت الذي تعد فيه أرقام الطلب أخبارا سارة لسوق الذهب فإن على الصناعة أن تعمل جاهدة من أجل إجتذاب أموال المستثمرين.

وأضاف "ارتفاع الطلب على الذهب من أجل الحلي واستثمارات الافراد في الأسواق الأساسية ساعده نمو اقتصادي كبير وغياب نسبي لاضطراب السعر لكن تظل معركة الذهب لاجتذاب اموال المستهلكين مستمرة.

وارتفع الطلب على المشغولات الذهبية واستثمار التجزئة من الهند اكبر دولة مستهلكة للذهب في العالم في الربع الثاني.

وقال التقرير "الطلب على الذهب كان أعلى قليلاً عن الربع الثاني من عام ٢٠٠٣ لكن الأخير كان ربعا قويا بشكل استثنائي".

وأضاف أن الطلب في الهند على الذهب للمشغولات الذهبية الاستثمار ارتفع في الربع الأول من العام الحالي بنسبة سبعة في المائة عن الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣ من حيث عدد الأطنان و١٧ في المائة من حيث حجم الأموال بالروبية.

وأضاف المجلس أن طلب المستهلكين على الذهب في الصين قفز بمقدار الثلث تقريبا.

النمو في امريكا والصين سيحافظ على سلامة الانتعاش الاقتصادي

■ مانيلا (رويترز) ..

قال نوربرت فالتر كبير الاقتصاديين بمجموعة دويتشه بنك أمس الخميس إن النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة والصين سيحافظ على سلامة الانتعاش الاقتصادي هذا العام رغم ارتفاع أسعار النفط لكن النمو لن يستمر الا اذا عالجت واشنطن العجز في ميزانيتها وميزان معاملات الخارجية.

واضاف أن اسيا ستشهد عاما آخر من النمو الاقتصادي "فوق المتوسط" يزيد على سبعة في المائة هذا العام وارتفاعا أكبر من المتوقع في الطلب المحلي في هونج كونج وتايوان والفلبين. وقال فالتر في لقاء مع الصحفيين استضافه البنك الاسيوي للتنمية في مانيلا "الولايات المتحدة والصين هما القاطرتان الرئيسيتان اللتان تدفعان بنا نحو الانتعاش."

وقال أن أوروبا ستظل تعاني من نمو أقل ومن المستبعد ان تلحق ببقية العالم هذا العام.

لكنه أضاف أنه لاستمرار النمو العالمي في الاجل المتوسط يجب أن يواجه أكبر اقتصاد في العالم مشكلة العجز في الميزانية وفي ميزان المعاملات الجارية.

وقال "أعتقد أن العجز في ميزان المعاملات الجارية الامريكي البالغ ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي غير قابل للاستمرار. وأي شيء أعلى من عجز يبلغ ٣,٠ في المائة في المعاملات الجارية لا يمكن أن يستمر على نفس الحال."

وقال إن سعر الفائدة الاساسي في الولايات المتحدة سيرتفع الى اثنين في المائة بنهاية العام الجاري والى أربعة في المائة بنهاية ٢٠٠٥ من مستوى ١,٥ في المائة حاليا مع سعي مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الامريكي) لتقريب أسعار الفائدة الى مستوى محايد فيما يتعلق بالناتج المحلي الاجمالي.

وأضاف أن أسعار النفط العالمية ستظل مرتفعة مع تزايد الطلب على الطاقة في الصين والهند مشيرا الى أن عدم استقرار الامدادات العالمية سيظل قائما بفعل تهديدات ارهابية في العراق والسعودية.

لكنه توقع أن تبدأ أسعار النفط في الانخفاض في عام ٢٠٠٦ عندما يبدأ تدفق الانتاج من حقول جديدة يجري تطويرها.

"الغرف" طالبت بتحرير التجارة البينية:

١٤ دولة اتخذت خطوات للانضمام للسوق العربية المشتركة

القاهرة/ خاص الثورة

■ أكد تقرير اقتصادي صدر مؤخراً عن الأمانة العامة لاتحاد الغرف التجارية والزراعية العربية على ضرورة تفعيل تحرير السلع الصناعية في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، ودعا التقرير إلى انشاء نقاط اتصال داخل الدول الاعضاء بمنطقة التجارة الحرة لتصبح جهة تنسيق بين الجهات الرسمية ذات العلاقات المشتركة بالمنطقة واستعرض التقرير عدة عوائق تمثل قضايا رئيسية في تنفيذ عمل منطقة التجارة الحرة، وكيفية تجاوز هذه العوائق، وأشار إلى ضرورة تفعيل دور المنطقة والاسراع بتنفيذ ما جاء في مقررات لجنتها ،مطالباً بضرورة العمل على دعم الترابط بين الغرف التجارية العربية من خلال الاجتماعات المشتركة.

وأشار التقرير إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي منح ست دول عربية استثناءات جمركية لعدد من سلعها من تطبيق التخفيض التدريجي السنوي بنسبة ١٠٪ على الرسوم الجمركية، والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الاستيراد لإعطاء الصناعات العربية غير القادرة على المنافسة فترة زمنية تتكيف في إطار منطقة التجارة العربية الحرة.

نقطة اتصال

كما اشار التقرير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي انشاء نقاط للاتصال داخل الدول العربية الاعضاء، بمنطقة التجارة الحرة لجزء من عملية بناء منطقة التجارة الحرة العربية، واعتبارها نقاط اتصال آلية أساسية لتدفق المعلومات والبيانات بين الدول العربية الاعضاء، وبين الأمانة العامة والدول العربية، وكجهة تنسيق بين مختلف الجهات الرسمية ذات العلاقة بمنطقة التجارة الحرة العربية داخل بلدها.

واستعرض التقرير أربع قضايا أساسية ترتبط بتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهي القيود غير الجمركية -وتشمل مجموعة من الإجراءات التي تطبقها الدول العربية على السلع المتبادلة في أطار منطقة التجارة الحرة العربية لاتمام عمليات التبادل التجاري تتسم القيود الجمركية بعدم الشفافية وعدم وضوح أهدافها واجراءات تطبيقها، فهي تصدر في الغالب في شكل قوانين وتشريعات واجراءات وتصاريح، والقيود غير الجمركية قابلة للتطور والاستحداث وفق مقتضيات اقتصادية معينة، وبالتالي قد تشمل هذه القيود التعسفية في اتخاذ اجراءات معينة لتطبيق ضوابط مسموح استخدامها.

وقواعد المنشأ التفصيلية وقد ركزت ورقة العمل على إمكانية تطبيق قواعد من قبل الإدارات الجمركية باعتبارها جهة التطبيق للقواعد بعد الموافقة عليها من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما ركزت على مدى انسجام هذه القواعد مع النظام المنسق للتعريفة الجمركية باعتبار أن النظام المنسق قابل للتعديل بين الفترة والأخرى مما يقتضي اجراء التعديلات الضرورية على القواعد.

وطالب التقرير باتباع الملاحظات التالية بشأن قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، أبرزها تركيز الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة على قطاعات إنتاج سلعية ذات أهمية اقتصادية لها، أهمية اعطاء بعض الدول العربية فترة انتقالية للتكيف مع متطلبات تطبيق قواعد المنشأ بعد اقرارها من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وان تطبق لفترة زمنية تجريبية لدراسة المشاكل التطبيقية ووضع الحلول المناسبة لها، بالإضافة إلى إنشاء آلية فض المنازعات- استعرض التقرير مشروع آلية لفض المنازعات في أطار منطقة التجارة الحرة العربية، وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والبرنامج التنفيذي، لتطبيقها والذي تم عرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دوراته السابقة، وطالب التقرير بأن يعاد المشروع إلى الدول العربية الاعضاء لمزيد من الدراسة حتى يأتي المشروع منسقاً مع متطلبات تطبيق منطقة التجارة الحرة والبت في قضايا التطبيق بصورة أكثر فاعلية، والدعوة إلى تطبيق رزنامة زراعية عربية مشتركة وفق ضوابط محددة خلال الفترة الانتقالية لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية، حتى يمكنها التكيف مع عملية التحرير التدريجية للسلع الزراعية وإعادة هيكلة قطاعها الزراعي، وفق المزايا النسبية للدول العربية المشتركة في المنطقة.

تحديات بينية

وحول الجهود المبذولة لتفعيل منطقة التجارة الحرة أكد رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية خالد أبو إسماعيل أن جهوداً مركزة خلال العامين القادمين على تفعيل دور منطقة التجارة الحرة العربية والاسراع بتنفيذها مشيراً إلى أن هناك تحديات تواجه الاتحاد وفي مقدمتها التجارة العربية البينية، وارتباط نظم التجارة بالأشخاص وليس بالسياسات والاتساعات والتكتلات الداخلية العربية.

وأشار أبو إسماعيل إلى أهمية العمل على دعم الترابط والتعاون بين الغرف العربية من خلال الاجتماعات المشتركة والتي ستعمل على توحيد السياسات ووجهات النظر وحل الخلافات والمشاكل التي تطرأ على الغرف العربية مع وضع أهداف زيادة الصادرات العربية للأسواق المختلفة من خلال عمل الغرف المشتركة وزيادة البعثات الخارجية والمشاركة في المعارض.

وأضاف أبو إسماعيل: أن الهدف الأساسي هو تطوير حجم التجارة العربية العالمية وزيادة حجم التجارة البينية العربية التي تعاني من العديد من العوائق والمشاكل، متوقعاً أن تصل الدول العربية إلى تحقيق السوق العربية المشتركة، ومنطقة التجارة الحرة الموحدة وأن يكون للغرف العربية المشتركة دور أقوى وأكثر فاعلية خلال الفترة المقبلة مشيراً إلى ضرورة العمل بجدية لمواكبة التطورات والمتغيرات المتلاحقة على الساحة الدولية.

ومن جانبه طالب مستشار اتحاد الغرف التجارية المصرية عبدالستار عشرة بضرورة تدعيم هيكل اتحاد الغرفة العربية من خلال وضع سياسات ثابتة لا ترتبط باشخاص بهدف تفعيل دور الاتحاد للوصول إلى سوق عربية مشتركة ووحدة جمركية عربية، مع ضرورة العمل خلال المرحلة المقبلة على تنمية دور الغرف العربية ومحاولة التخلص من السلبيات، ومن أهمها عقد الاجتماعات دون التوصل إلى قرارات فعالة وقابلة للتنفيذ، وذلك بسبب الخلافات والنزاعات التجارية داخل الغرفة العربية والتي يعود أغلبها إلى الصراعات حول تولي المناصب الرئاسية والمصالح الخاصة.

وأكد عشرة: على ضرورة عدم اعطاء اتفاقيات الشراكة العربية مع أطراف أخرى في التزامات تفوق نظيرتها الواردة من اتفاقية منطقة التجارة العربية إذ أن هذه الأطراف ستحظى وقتئذ بمعاملة تفوق تلك التي تتمتع بها منتجات الدول العربية الأخرى، وموضحاً أن اتفاقيات الشراكة مازالت عاجزة حتى الآن عن تأمين النفاذ المطلوب للمنتجات العربية إلى الأسواق الخارجية خاصة في مجال المنتجات التي يهم الدول العربية تصديرها.

تداعيات عولمة

ومن جانبه يؤكد الخبير الاقتصادي د. حمدي عبدالعظيم: أن الدول العربية تتعرض لضغوط في أطار العولمة وتحرير التجارة لفتح أسواقها والانكشاف على العالم، مما يهدد بتداعيات سلبية في مقدمتها التهميش الذي يفرضه احتدام المنافسة بين المصدرين، فضلاً عن التأثيرات السلبية للاجراءات الحمائية التي تفرزها التكتلات الاقتصادية مشيراً إلى أهمية التجارة الحرة في توزيع أمثل للموارد وتكامل أفضل للصناعات بما يساهم في اقامة الشراكة العربية الكبرى، وتنمية الشركات المتوسطة والصغيرة، فضلاً عن توحيد القدرات العربية من مواقع متميزة داخل منظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يسمح للبلدان العربية بهامش مساومة مناسب وكذا فرض شروط أفضل بالإضافة إلى أنه يحسن من موقعها التفاوضي في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

ويقول الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية د.أحمد جويلي حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي كان قد أقر في فترة سابقة البرنامج التنفيذي لاقامة هذه المنطقة وذلك من خلال تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية مشيراً إلى أن هذا البرنامج التنفيذي هدف إلى إزالة جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ العربي التي يتم تبادلها في إطار المنطقة بصورة تدريجية وبنسبة ١٠٪ سنويا بحلول عام ٢٠٠٧م مع ازالة القيود غير الجمركية وأشار: إلى أنه تم اعتماد هياكل الرسوم الجمركية التي سيتم التخفيض على أساسها وأوجد البرنامج والتنفيذية بعض المرونة في التطبيق من خلال اعتماد (الرزنامة الزراعية) التي يمكن من خلالها لأي دولة من الدول العربية اعفاء بعض السلع الزراعية من التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية خلال مواسم الإنتاج، كما أقر البرنامج مبدأ استثناء بعض السلع الصناعية من احكام البرنامج التنفيذي لفترة مؤقتة أقصاها ثلاث سنوات، إذا اقتضت الأوضاع الاقتصادية للدولة طالبة الاستثناء، وقد تم اقرار بعض الضوابط لهذه الاستثناءات مع اشتراط موافقة المجلس.

شروط العضوية

وقال جويلي: ان عدد الدول العربية التي اتخذت بعض اجراءات التنفيذ لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بلغت خمسة عشر دولة تزيد إلى ستة عشر دولة عند انتهاء السودان من الإجراءات بينما لم تتضمن حتى الآن كل من جيبوتي والصومال وفلسطين وجزر القمر وموريتانيا والجزائر، مشيراً: إلى أن عدد الدول الأعضاء بالمنطقة عليها عدة التزامات منها تطبيق التخفيض التدريجي بنسبة ١٠٪ على الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل، وتطبيق التخفيض التدريجي بنسب ١٠٪ سنوياً على الرسوم الجمركية للسلع ذات المنشأ العربي، كذلك تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المستوردة من الدول الأعضاء والالتزام بالرزنامة الزراعية العربية المشتركة، وبالاستثناءات التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وعدم اصدار تطبيق أي قيود جمركية أو قيود غير جمركية أو أصدار قوانين أو تشريعات تخالف أو تعطل العمل بأحكام الاتفاقية وبأحكام البرنامج التنفيذي، كذلك عدم المبالغة بتنفيذ وتطبيق الإجراءات الحدودية وتقديم تقارير عن السياسات التجارية والاقتصادية ذات العلاقة بتطبيق البرنامج التنفيذي مع تقديم تقرير دوري كل ثلاثة أشهر عن التنفيذ.

وكالة الصحافة العربية

خالد ابو إسماعيل:

تحديات كبيرة تواجه التجاره في العالم العربي

د.أحمد جويلي:

ضغوط التكتلات العالمية تؤثر بالسلب على التجارة العربية